



## أثر نظرية المعرفة الأنثوية على الأخلاق والمعرفة

هاجر بنت إسحاق العوضي

باحثة في قسم الدعوة والرقابة ومهتمة بالتأصيل الشرعي.

### المُلخَص

تتناول هذه المقالة فصلاً من كتاب نظرية المعرفة الأنثوية –قراءة نقدية– للدكتورة أنوار بنت عبدالرحمن المكيرش، وتتسلط الضوء على أبرز الآثار الأخلاقية والمعرفية التي نتجت عن الموقف الأنثوي من المعرفة، ويبيّن كيف أدّت هذه النظرية إلى تقويض المعايير الأخلاقية، وتعدد القيم، وهدم المرجعيات العلمية مما أدى إلى فوضى أخلاقية ومعرفية.

### مقدمة

تُعد نظرية المعرفة الأنثوية من أبرز الاتجاهات الفكرية التي ظهرت في سياق الفكر النسوي المعاصر، وهي لا تكتفي بالمطالبة بحقوق المرأة، بل تسعى إلى تغيير المنظومة المعرفية نفسها، من خلال إعادة النظر في أصل المعرفة ووسائل إنتاجها، وتحليل العلاقة بين الذات العارفة والموضوع، مع التركيز على تجربة المرأة المهمشة، ويفرق الباحثون بين هذه النظرية وبين الحركة النسوية؛ فالحركة النسوية ذات أهداف أخلاقية وسياسية، بينما نظرية المعرفة الأنثوية تُعدّ مفكراً تأسيسيّاً يدعم تلك الممارسات، ويؤكد على تفوق الأنثى معرفياً، ورفض مطابقة الخبرة الإنسانية بالذكورية.

وقد تناولت الدكتورة أنوار المكيرش هذا الموضوع في كتابها نظرية المعرفة الأنثوية –قراءة نقدية–، وسلطت فيه الضوء على جوانب متعددة من النظرية، من بينها آثارها الأخلاقية والمعرفية.

وتأتي هذه المقالة لعرض وتحليل فصل من الكتاب، من منظور نقدي يرفض الطرح الأنثوي في المعرفة، ويبيّن ما ترتب عليه من خلل في المعتقدات الأخلاقية والمعرفية، كخلخلة الثوابت، وتعدد القيم، وتشكيك في المرجعيات، مما يُضيء على فوضى فكرية وأخلاقية تهدد استقرار المجتمعات، وتتناقض مع التصور الإسلامي للعلم والأخلاق.

### أولاً/ الآثار الأخلاقية لنظرية المعرفة الأنثوية:

تُعد الأخلاق حجر الأساس في بناء الفرد والمجتمع، وقد اعتنت بها الأديان السماوية والفلسفات العقلية على حدّ سواء؛ لما لها من دور في تهذيب السلوك، وتحقيق العدل، وحفظ الحقوق، وضبط العلاقات الإنسانية، كما تُعدّ من أعظم المقاصد الشريعة، لكن مع طغيان الأفكار والفلسفة الحديثة لا سيما ما بعد الحداثة، بدأت المنظومة الأخلاقية تتصدّع، حيث لم يعد الحديث يدور حول التمييز بين الخير والشر، أو الحسن والقبح، بل تحول إلى تمجيد الحرية الفردية المطلقة، ورفض وجود معايير أخلاقية عامة تحكم الجميع.

ولما كانت نظرية المعرفة المنطلقة من تلك الأسس الفلسفية ذاتها التي يقوم عليها الفكر في بعد الحداثة، فقد طرحت تصوراً أخلاقياً يركّز على التجربة الذاتية للمرأة، ورفض الفكر العقلية والمعايير الشرعية، وقد ترتب على هذا التصور آثار أخلاقية عميقة أدت إلى خلخلة في المفاهيم الأخلاقية، وتشويش في المرجعية القيمية، ومن تلك الآثار:

#### ١- تمركز التجربة الذاتية، وانحسار القيم أمام الإرادة الحرة:

تقوم نظرية المعرفة الأنثوية على جعل المرأة هي المرجع الأول في تحديد ما هو أخلاقي، وبناءً على تجربتها الشخصية وظروفها الخاصة، دون الرجوع إلى قواعد عامة أو قيم دينية أو عقلية، وبهذا لا يُسمح لأحد أن يُنكر عليها، لأن الأخلاق في نظرهم تختلف من امرأة لأخرى، ولا يمكن الحكم على السلوك من الخارج، وهذا الفهم يؤدي إلى إلغاء فكرة المعروف والمنكر، ويجعل كل فعل قابلاً للتبرير إذا كان نابعاً من تجربة ذاتية صادقة، حتى لو كان مخالفاً للقيم الدينية أو المجتمعية.

وعليه فقد تبيّن أثر امرأة الإجهاض بأنه قرار شخصي نابع من ظروفها، وأخرى ترى أن علاقتها العاطفية خارج إطار الزواج، فترفض أن يُوصف بأنها غير أخلاقية، بحجة أن الأطلاق تُحدّد من داخل صادقة وظروفها الخاصة، فترفض أن تُوصف بأنها غير أخلاقية، بحجة أن الأطلاق تُحدّد من داخل الذات، لا من خلال الدين أو المجتمع.

وبالتالي، يُصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مرفوضاً، بل يُصور على أنه اعتداء على الحرية، وتدخل غير مقبول، مما يُفرغ هذه الشريعة من معناها الشرعي، ويؤدي إلى إنكار المجتمعات والتشكيك في ثوابتها، ثم تفرق الأمة، وسقوطها، بقول الله تعالى: {ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون} . ولا تكونوا كالذين تفرقوا وَاختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات} [آل عمران: ١٠٤-١٠٥].

#### ٢- عدم وجود معيار قيمي عام صالح لكل زمان ومكان:

إن من أبرز ما تدعو له نظرية المعرفة الأنثوية هو التعددية، ورفض مبدأ الثنائية، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تكثّر القيم الأخلاقية وتغيرها، أي أن القيم والأخلاقتختلفت من شخص لآخر، ومن مجتمع لآخر، ولا يمكن فرضها على الجميع، كما قد تختلف حسب الأزمنة والأمكنة والظروف والراهنة، فليست ثابتة أو عالمية، بل نسبية وتغيرية وهذا يؤدي إلى ما يُسمى تكثّر القيم، أي أن الأخلاق لم تُعدّ تُحكم بمعيار واحد، بل أصبح لكل شخص فهمه الخاص للصواب والخطأ بحسب تجربته وظروفه().

وإذ انطقت الحقيقة المطلقة، لزِم من ذلك إنكار القيم المطلقة أيضاً، لأن المعاني الأخلاقية الكبرى، لا يمكن أن تكون نسبية، بل هي مغروسة في الفطرة ويتركها العقل العلاء إدراكاً ضرورياً، وإذا جعلت هذه القيم متغيرة، انقلبت حياة الإنسان رأساً على عقب، ومقدت الأخلاق قدرتها على بناء الحضارة وضبط السلوك، وتحوّلت إلى خيارات فردية لا يمكن الاحتكام إليها.

فقد ترى امرأة أن الحجاب واجب شرعي، بينما ترى أخرى أنه مجرد عادة اجتماعية لا تُلزمها، وكل واحدة تعتبر رأيها هو الصحيح، وقد تعيّن أثر امرأة أن الأمومة عند اجتماعي فرض عليها، فتُفضل عدم الإنجاب وترآه قراراً أخلاقياً نابعاً من وعيها بذاتها، بينما ترى أخرى أن الأمومة أسمى دور أخلاقي للمرأة، وتُدين من ترفضه.

وبهذا، تُصبح القيم مجرد وجهات نظر، وتفقد الأخلاق قدرتها على توجيه السلوك وضبط العلاقات، مما يؤدي إلى فوضى في المفاهيم، وتصارب في المواقف، وانقسام في المجتمع.

### ٣- خلخلة الثوابت الدينية والاجتماعية:

إن هجوماً أصحّاب المعرفة الأنثوية على هدم الأخلاق أدى أيضاً إلى ضرب الثوابت الدينية والاجتماعية باعتبارها قيماً وأخلاقاً كذلك، فاعتبرتها مجرد أفكار نشأت في زمن معين، وليست حقائق ثابتة يجب الالتزام بها، وعلى رأس ما قامت به في ذلك: الدفاع عن الإجهاض كحق أنثوي فردى مشروع وأخلاقي، حيث لم يكن يُعتبر الزواج واجباً شرعياً، بل فكرة اجتماعية قديمة تُكرّس والتعبئة، ويجب تجاوزها، وبدا من اعتبارها جزءاً من تنظيم الحياة الزوجية كما ورد في النصوص الشرعية، تقدّم على أنها قيود ثقافية تُخالف حرية المرأة واستقلالها، وهذا الأمر يؤدي إلى ضعف الإيمان والتسليم بالنصوص الشرعية والخطب بين الثوابت والمتغيرات، فتُصبح مجرد آراء قابلة للنقاش، لا أحكاماً شرعية يجب الالتزام بها.

#### ٤- جعل تجربة المرأة المهمشة أساساً لبناء الأخلاق:

حيث انطلقت نظرية المعرفة الأنثوية من ثلاث أفكار رئيسية:

- أن المرأة عاشت تاريخياً في ظل اضطهاد أخلاقي ومعرفي.
- أن تجارب النساء البيوميّة تُعدّ مصدرًا مهمًا لفهم الأخلاق.
- أن هذه التجارب يجب أن تُغذي الحياة العامة، وتُعبد تشكيل العلاقات الاجتماعية.

وهذه الأفكار تجعل تجربة المرأة هي المعيار الأساسي للأخلاق، فمثلاً، إذا كانت امرأة تُعيل الأطلاق تُبنى هنا على صحتها وجاهتها، لا على الصلى الواجبات الشرعية أو التسريعة.

وكذلك يتم تبرير مشاعر الحب التي قد تنشأ لدى امرأة متروجة تجاه رجل آخر بأنها تجربة وجدانية صادقة، ويُنظر إليها بوصفها موقفاً أخلاقياً يستحق التفهم، ويُعاد تفسير الوفاء الزوجي على أنه التزام مشروع وسلامة المرأة النفسية، لا واجب شرعي ثابت، فإذا شعرت المرأة أن علاقتها بزواجها تُعيق استقلالها أو تُطفئ مشاعرها، فإن بعض النسويات يبررن أن الموقع في الحب خارج الزواج يعتبر تحقيقاً لحاجاتها الجسدية والنفسية، وهذا يظهر أثراً سلبياً على الأخلاق والقيم.

#### ٥- إشاعة الفوضى الأخلاقية بسبب رفض المعايير الثابتة:

فقد سعت نظرية المعرفة الأنثوية إلى هدم الأخلاق التقليدية باعتبارها نتاجاً ذكورياً يُهمش دور المرأة، فاقترحت أخلاقاً جديدة تُسرع لكل امرأة لتحديد الصواب والخطأ حسب تجربتها دون الرجوع إلى قواعد عامة أو بصبية شرعية.

لكن هذا الطرح يؤدي إلى غياب معيار مشترك يُنظم المجتمع، ويجعل الأخلاق مسألة فردية، مما يُنتج فوضى وعمية، حيث لا يبقى ما يُلزم الناس أو يُوجههم، وتزداد خطورته حين يُطالب النسويات بمركزية المرأة وترفضن نقداً رغم رفضهن المركزية الذكورية، في تناقض بين البناء الأخلاقي، كما أن محاولات تغيير الثقافة للأخلاقية تُعجز عن تجربة المرأة لم تنتج نظرية واضحة، بل زادت الغموض، لأنهن يستخدمن نفس اللغة التي يُردن نقدها، وهكذا لا يبقى دليل أخلاقي، بل يُهدم المفهوم نفسه، وتُصبح التجربة الشخصية هي المرجع الوحيد.

ويُمكن التمثيل على ذلك بمسألة الصلاة، حين يرفض اعتبار الصدق قيمة أخلاقية واحدة، ويُبرّر للمرأة الختان مشروعاً، أو تبيين الخلافة حفاظاً على نفعها، يُصبح الصدق مسألة نسبية تُحددها كل امرأة حسب تجربتها، وهذا يُفضي إلى انهيار الثقة، واضطراب التواصل، وفوضى في العلاقات تضعف البناء الاجتماعي.

وكذلك في مسألة الجنود، فحين تُصبح الهوية الجندرية شعوراً شخصياً، ويُطالب كل فرد بالاعتراف بجنسه المختار، ولو كان قطعة آدمية – يُصبح المجتمع ملزماً بتوفير قوانين ومرافق وخطبات خاصة بكل نوع، وإن كان جنسه المختار أسداً فهل سيترك ما يخلط بين لحم الآدمي ومثلاً؟ وهذا يُظهر كيف أن جعل التجربة الفردية معياراً أخلاقياً يُنتج فوضى عملية وقيمة، ويهدم تنظيم الحياة العامة، ويضرب بالقوانين عرض الحائط.

### ثانياً/ الآثار المعرفية لنظرية المعرفة الأنثوية:

تُعد المعرفة من أهم ركائز بناء الإنسان والمجتمع، فهي التي تُشكّل التصورات، وتوجه السلوك، وتُحدّد المواقف، وقد اعتنت بها الشريعة الإسلامية والفلسفات العقلية بوصفها طريقاً للوصول إلى الحقيقة، وضبطاً للنهج، وتمييزاً بين الحق والباطل، غير أن الفكر الحداثي وما بعد الحداثي أحدث خلخلة عميقة في المفاهيم المعرفية، فأُنكر الكليات العقلية، ورفض المرجعيات الثابتة، واعتبر الحقيقة سرّاً ذاتيّاً لا يقينا موضوعياً.

وفي هذا السياق، عُبرت نظرية المعرفة الأنثوية هذه الأسس، وانطلقت من تجربة المرأة المهمشة في سعيها إلى إعادة بناء المفاهيم المعرفية من منظور جندي لا من منطق عقائلي أو شرعي، وقد عُبت بعض النسويات بالمفاهيم الشرعية والمعرفية بقصد أو بدون قصد، في محاولة لتحريرها من القيود الدينية والثقافية، بزعم أنها تحط من شأن المرأة وترخّص الفكر، بل تُنتج التثبيات في سياق ما بعد الحداثة بمنظوراً جندرياً تعديلياً، يُعيد تعريف المعرفة وفق موقع المرأة الاجتماعي، لا وفق معيارية عقلية أو حسيّة، وقد ترتب على هذا المسار آثار معرفية عميقة، من أبرزها:

#### ١- زعزعة المبادئ الأولية الضرورية:

فقد ساهم الموقف الأنثوي من المعرفة في إضعاف الثوابت العقلية التي فطر الإنسان عليها، والتي تُعدّ أساساً في إدراك الحقيقة والتمييز بين المتناقضات، فالبحث مجبولون على حب المعرفة والسعي نحو الحقيقة الصادقة، ولا يمكن لعقل سليم أن يقبل تعدد الحقائق المتناقضة دون أن يشكّر إدراكه أو يضطر منطقاً، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فإذا لم يمكن الإنسان أن يدفع هذه القضايا عن نفسه، ولا يقاوم نفسه في دفعها، تبين أنها ضرورية، وأن هؤلاء الدافعين لها يريدون تغيير فطرة الله التي فطر الناس عليها، وتغيير خلقه".()

وقد تأثر الفكر النسوي بما بعد الحداثة، فأُنكر الكليات العقلية، ورفض وجود مبادئ معرفية عامة تحكم الجميع، مما أدى إلى زعزعة هذه المبادئ الضرورية، كقوانين المنطق، ومبدأ السببية، والبداية/العقلية، ورغم أن هذه المبادئ لا يمكن تجاوزها فعلياً، إلا أن التنظير النسوي سعى إلى هدمها بزعم أنها أدوات ذكورية تُعصي المرأة وتهمش تجربتها، وهذا المسار لا يُنتج معرفة حقيقية، بل يُضيء إلى الشك والغموض، ويشوه الفطرة.

وإذا اعتبرت هذه المبادئ مجرد مكتسبات حسية، فإنها تصبح احتمالية لا يقينية، مما يُضعف الثقة في العلوم والمعارف، ويُعيد الفكر إلى عقلية السفسطة، فمثلاً، إنكار مبدأ السببية يُفضي إلى التشكيك في قوانين الطبيعة، كوجود الجاذبية، ويُضعف المنهج العلمي القائم على الملاحظة والاستقراء، كما أن القول بالنسبية المعرفية يُنكر الحقيقة المطلقة، ويُعطل التواصل بين البشر لغياب المعارف المشتركة التي تُبنى عليها الحجج والإقناع().

ومن الأمثلة على هذا الأثر ما يُطرح في بعض الدوائر الفكرية الغربية من الميل إلى الأطفال بوصفه ميولاً لا يمكن تغييرها، دون اعتبار للفطرة أو الأخلاق أو سلامة العقل().

وبمثلها أيضاً إنكار الفرق البيولوجية بين الذكر والأنثى، والدعوة إلى اعتبار الهوية الجندرية مسألة شعور داخلي لا علاقة لها بالجنس الخلقي، مما يُضيء إلى اضطراب في فهم الطبيعة البشرية، ويُضعف قدرة المجتمعات على بناء تشريعات منضبطة أو نظم تربية متماسكة.

#### ٢- انتشار الشك المعرفي بسبب غياب المرجعية:

فمن آثار الموقف الأنثوي من المعرفة أنه يُضعف الثقة في المرجعيات العامة، ويُفكك المفاهيم الكبرى التي يعتمد عليها الناس لفهم العالم من حولهم، فعندما تُنتهز هذه الثوابت، يشعر الفرد بالهزل، ويُفقد المصداقية، ويُضعف علاقتهم بالآخرين، لأن كل شخص يصبح مرجعية لنفسه، ولا يعود هناك أساس مشترك يُعتمد للرجوع إليه.

وقد تأثر الفكر النسوي بما بعد الحداثة، فرفض المفاهيم الشاملة مثل "النظرية" و"الرؤية الكلية"، لأنها تُفترض وجود حقيقة عامة أو مرجعية تتجاوز الأفراد، وبدلاً من ذلك، شجّع هذا الفكر على التبرير الذاتي، وعلى أن تكون المعرفة نابعة من بناء المعرفة الشخصية لكل فرد، لا من المبادئ العامة، وبناءً على ذلك، أعادت بعض الكاتبات النسويات بناء المعرفة من خلال تجربة المرأة الخاصة، ورفضن القبول الكلية التي تجمع الناس، فُغابت الحقيقة العامة، ولم يعد هناك تاريخ مشترك أو فهم موحد، بل قصص متفرقة، كل واحدة تُدعي لنفسها اليقين، لكنها لا تستطيع أن تُنتج غيرها أو تُثبت عن الأسئلة الكبرى.

وحيث تُرفض الثوابت العقلية العميقة، يُفتتح باب الشك في كل شيء، ويُفقد المنهج العلمي موثوقيته، لأن الاستدراء نفسه قائم على مقدّمات عقلية خضورة السببية، وإذا جعلت هذه المقدّمات احتمالية، عادت السفسطة، وسقطت المرجعية، وتعذّر التواصل، لأن كل طرف يبقى حبيس تجربته، لا يمكن ما يُقنع به غيره.

ومن أمثلة هذا الأثر ما جرّته المحكمة بتفسير واحد، وهذا يؤدي إلى نزاع المرجعية عن النص القرآني، والتجارب، وأنه لا يمكن الحكم بتفسير واحد، وهذا يؤدي إلى نزاع المرجعية عن النص القرآني، ويُساوي بين تفسير العلماء والتأويلات الفردية حتى وإن خالفت أصول التفسير ومقاصد الشريعة، وهذا يفقد الوحي مكانته كمصدر للتشريع، ويُعامل كلام قابل للتأويل المطلق بلا ضوابط، ويُفقد الناس الثقة في تفاسير أهل العلم، ويُعجز الشك في إمكانية الوصول إلى مراد الله.

#### ٣- إبطاء عجلة التطور العلمي، وجمود الحراك الفكري:

وهذا بسبب رفض المرجعية العلمية وإقصاء المعرفة المتراكمة التي بناها السابقون، فالمعرفة لا تُبنى من الصفر، بل تتطور من خلال مراجعة ما سبق وتنقيحه والاستدراك عليه، أما حين تفصل العلوم عن أصولها، وتُعاد صياغتها من منظور ذاتي تام، فإنها تفقد تماسكها، وتتحول إلى محاولات متوهّرة لا تُسهم في التقدم الحقيقي.

وقد تأثر الفكر النسوي هذا المسار، فرفض التأصيل المرجعي، وركّز على التجربة الذاتية، مما أدى إلى إنتاج أطروحات لا يمكن تقييدها أو تطويرها، لأنها ترفض النقد وتتهم كل من يخالفها بالذكورية أو العداء للنساء، وهذا يخالف طبيعة العلم الذي لا يتقدم إلا بالنقد والتراجيح.

ومن المفارقات اعتماد بعض النسويات في نظيرهن من الفلسفة الإسلامية، ورفض الطاعة الزوجية بوصفها سلطة مقابل الإعانة، ويرسخ التراتبية باسم الدين والعرف، وطالبن بفصل الدين عن قوانين الأحوال الشخصية، لأن الشريعة – في نظرهن – تُثقلن بتعبئة المرأة وتبرهن امتيازات الرجل كخطاب والتعدد، وفي سياق أكثر تطرفاً، دعت بعض النسويات إلى "ثورة أسرية" تُعيد بناء العلاقات الشخصية على أسس جديدة، لا تقوم على الزواج أو الأدوار البيولوجية، بل على تفكيك الثنائية (رجل/امرأة) واستبدالها بأنماط بدلية كالمساختة أو العلاقات المثلية، باعتبارها تحرراً من "مؤسسة العرف" التي يمثّلها الزواج في المجتمعات.

وفي بعض الكتابات، ظهر ميل لإعادة تفسير المفاهيم الشرعية مثل القوامة والميراث، لا بوصفها أحكاماً إلهية ثابتة، بل باعتبارها استجابات ظرفية لواقع اجتماعي معين، فقد فسّرت القوامة بأنها مرتبطة بالإلتحاق، وتفاوت الثوابت، وأنه نتيجة طبيعية لهذا الارتباط، ثم فتح الباب لتغيير هذه الأحكام تبعاً لتغير الأحوال، بل واعتبر أن المناخ الاجتماعي في زمن نزول الوحي كان سبباً في تغييره، مما يُهدد لإعادة النظر فيها وفق تعذّر الأحوال الجندرية.

تُظهر هذه النماذج كيف أن الخطاب النسوي العربي، حين يتأثر بنظرية المعرفة الأنثوية، يُعيد بناء المفاهيم الدينية والاجتماعية من داخل التجربة الفردية، ويُقدم المرجعية الذاتية على الوحي، مما يُضيء إلى اضطراب في الفهم، وخلل في المعايير، وانهيار في الاستقرار القيمي والمعرفي الذي يُشكّل أساساً للنوعي الإسلامي المتماسك.

### الخاتمة

توضح هذه المقالة أن نظرية المعرفة الأنثوية في كثير من أطروحاتها وأفكارها، تُحدّث آثاراً معرفية وأخلاقية تؤثر على استقرار المفاهيم والقيم في المجتمعات عامة، والإسلامية منها خاصة، فقد أدّت إلى التشكيك في المرجعيات العقلية والدينية، وغياب المعايير المشتركة، مما يُضعف القدرة على بناء فهم أو التواصل الفعال بين الأفراد.

كما ساهمت في تخليق نظرة مغلوطة إلى القيم الأخلاقية، واعتُبرت نسبية ومتغيرة، وتقديم التجربة الفردية على المرجعية العامة، مما أدى إلى اضطراب في المواقف، وتباين في السلوك، وخلل في العلاقات الاجتماعية.

وقد انعكس هذا التأثير في بعض الخطابات النسوية العربية، التي أعادت تفسير المفاهيم الشرعية والاجتماعية من منظور ذاتي، وطرحت تصورات جديدة للأسرة والهوية والعلاقات، دون الرجوع إلى ضوابط شرعية أو عقلية واضحة.

وتُبرز هذه النتائج أهمية دراسة هذه النظرية ونقدتها بعناية، مع مراعاة الضوابط الشرعية والقواعد العلمية لضبط المفاهيم، وتوضيح القيم، وتنظيم العلاقات داخل المجتمع.

### ثالثاً/ نماذج تطبيقية للآثار الأخلاقية والمعرفية في الخطاب النسوي العربي:

امتد تأثير نظرية المعرفة الأنثوية إلى الخطاب النسوي العربي، فتأثرت بعض الكاتبات بماكر ما بعد الحداثة، وتبنين رؤية نسبية لمفاهيم الخير والشر، معتبرات أن الأحكام الأخلاقية تتبع منظومة الفرد القومية، لا مرجعية دينية أو عقلية مشتركة، وانتقدت أخريات ما وصفته بتمييز الرجل فرضه النظام الأنثوي، حيث ربطت الذكورية بالشر، والإخلاق الزوجية بالفضيلة، بينما منح الأمثليات امتيازات كالتعدد والنقمة، وأضفي على ذلك طابع ديني لتبرير هذا التمييز.

كما دعت بعضهن إلى إعادة قراءة التاريخ والفلسفة الإسلامية، ورفض الطاعة الزوجية بوصفها فضيلة، واعتبرتها وسيلة قمع اجتماعي، واستشهد بروايات باطلة لتبرير مواقفهن، مثل الادعاء بأن إبراهيم عليه السلام قُدم زوجته فدية عن حياته – وهو قول باطل يُنزّه الله ورسوله عنه– ورفض وصم المومسات بالأخلاقية، وعددها ضحية مجتمع ذكوري مزدوج المؤسسات.

وفي هذا السياق، صوتت بعض الكاتبات النسويات الأممية الإسلامية بأنها مؤسسة سلطوية تُكرّس التفاوت الجنسي، واعتبرن مبدأ القوامة نوعاً من "العبودية المقلّعة"، لأنه يُمنح الرجل سلطة مقابل الإعانة، ويرسخ التراتبية باسم الدين والعرف، وطالبن بفصل الدين عن قوانين الأحوال الشخصية، لأن الشريعة – في نظرهن – تُثقلن بتعبئة المرأة وتبرهن امتيازات الرجل كخطاب والتعدد، وفي سياق أكثر تطرفاً، دعت بعض النسويات إلى "ثورة أسرية" تُعيد بناء العلاقات الشخصية على أسس جديدة، لا تقوم على الزواج أو الأدوار البيولوجية، بل على تفكيك الثنائية (رجل/امرأة) واستبدالها بأنماط بدلية كالمساختة أو العلاقات المثلية، باعتبارها تحرراً من "مؤسسة العرف" التي يمثّلها الزواج في المجتمعات.

وفي بعض الكتابات، ظهر ميل لإعادة تفسير المفاهيم الشرعية مثل القوامة والميراث، لا بوصفها أحكاماً إلهية ثابتة، بل باعتبارها استجابات ظرفية لواقع اجتماعي معين، فقد فسّرت القوامة بأنها مرتبطة بالإلتحاق، وتفاوت الثوابت، وأنه نتيجة طبيعية لهذا الارتباط، ثم فتح الباب لتغيير هذه الأحكام تبعاً لتغير الأحوال، بل واعتبر أن المناخ الاجتماعي في زمن نزول الوحي كان سبباً في تغييره، مما يُهدد لإعادة النظر فيها وفق تعذّر الأحوال الجندرية.

تُظهر هذه النماذج كيف أن الخطاب النسوي العربي، حين يتأثر بنظرية المعرفة الأنثوية، يُعيد بناء المفاهيم الدينية والاجتماعية من داخل التجربة الفردية، ويُقدم المرجعية الذاتية على الوحي، مما يُضيء إلى اضطراب في الفهم، وخلل في المعايير، وانهيار في الاستقرار القيمي والمعرفي الذي يُشكّل أساساً للنوعي الإسلامي المتماسك.